جامعة الدول العربية
أمانة شؤون الانتخابات

التقرير النهائي

بعثة جامعة الدول العربية لمراقبة
انتخابات مجلس نواب المملكة الأردنية الهاشمية
التي جرت في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦

فهـــــرس

مقدمة	١
الاستعدادات والتحضيرات للمهمة	٢
توقيع مذكرة التفاهم حول مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية	٣
اجتماعات وأنشطة البعثة	٤
أبرز النقاط التي أكدت عليها رئاسة البعثة خلال الاجتماعات	٦
الإطار القانوني للعملية الانتخابية	٨
تقسيم الدوائر الانتخابية	١٠
جدول أعداد الدوائر الانتخابية والمقاعد والناخبين في كل محافظة	١١
النظام الانتخابي	١٢
تسجيل الناخبين	١٣
فترة تسجيل المرشحين	١٥
الحملة الانتخابية	١٦
التغطية الاعلامية للانتخابات	١٧
يوم الاقتراع – منهجية عمل البعثة يوم الاقتراع	١٨
المراقبة الإلكترونية لمجريات يوم الاقتراع	١٩
الجلسات التعريفية لمراقبي بعثة الجامعة	٢٠
ملاحظات البعثة لمجريات يوم الاقتراع	٢١
مرحلة إعلان النتائج	٢٩
توصيات البعثة	٣٠

مقدمـــة

انطلاقاً من حرص جامعة الدول العربية على دعم مسيرة الديمقراطية وترسيخ الحكم الرشيد وتوسيع المشاركة السياسية في الدول الأعضاء، وتنفيذاً لما جاء في وثيقة "مسيرة التطوير والتحديث" التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (رقم 16 – تونس 2004) من تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير في الدول العربية كافة.

وتلبيةً للدعوة التي تلقاها معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية من معالي الدكتور خالد الكلالدة رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن بتاريخ 2 أغسطس 2016 لإيفاد مراقبين من جامعة الدول العربية للمشاركة في مراقبة هذه الانتخابات،

وفي إطار ما جاء في إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك للمراقبين الدوليين الذي اعتمدته جامعة الدول العربية عام 2015،

وفي ضوء مذكرة التفاهم الموقعة بين الهيئة المستقلة للانتخاب وجامعة الدول العربية حول مهمة بعثة الجامعة، وجّه معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية بمشاركة بعثة من الجامعة في متابعة انتخابات مجلس نواب المملكة الأردنية الهاشمية برئاسة السيد السفير خليل إبراهيم الذوادي الأمين العام المساعد رئيس قطاع الأمن القومي العربي، وعضوية (19) مراقباً من موظفي الأمانة العامة للجامعة وينتمون إلى (12) جنسية عربية مختلفة هي: (مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية التونسية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية)، ولم تتضمن البعثة مراقبين يحملون الجنسية الأردنية، وذلك ضماناً لحيادية كافة متابعي البعثة أثناء تأدية مهامهم.

الاستعدادات والتحضيرات للمهمة

بدأت الأمانة العامة الاستعداد والتحضير لهذه المهمة منذ تلقيها الدعوة للمشاركة في متابعة الانتخابات، حيث قامت أمانة شؤون الانتخابات والأجهزة الأخرى المعنية في الأمانة العامة بدراسة الجوانب والترتيبات المختلفة لمشاركتها في عملية المراقبة، وذلك بهدف الوقوف على الإمكانات والاستعدادات والمتطلبات المتعلقة بالمهمة من خلال ما يلي:

1. متابعة التحضيرات والترتيبات التي قامت بها الجهات المعنية بتنظيم العملية الانتخابية في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك منذ صدور الأمر الملكي بتاريخ 6 أغسطس 2016 بإجراء انتخابات مجلس النواب وفق أحكام القانون.
2. الاطلاع على ما جاء في الدستور الأردني والقوانين والتشريعات التي صدرت في المملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلق بالانتخابات، وبشكل خاص القانون رقم 6 لسنة 2016 المعنون "قانون الانتخاب لمجلس النواب"، والقانون رقم 11 لسنة 2012 المعنون "قانون الهيئة المستقلة للانتخاب وتعديله"، كما تم الاطلاع على كافة التعليمات التي أصدرتها الهيئة المستقلة للانتخاب عام 2016.
3. اللقاءات الرسمية التي عقدتها بعثة جامعة الدول العربية مع مختلف الجهات المعنية بالعملية الانتخابية في الأردن، وعلى رأسها الهيئة المستقلة للانتخاب وبعض الجهات الحكومية المعنية وعدد من المرشحين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية التي راقبت الانتخابات، حيث حرصت بعثة الجامعة خلال هذه اللقاءات على التعرف على مختلف الرؤى والملاحظات حول مجريات العملية الانتخابية بمختلف مراحلها، بالإضافة إلى تقييم مدى قدرة واستعداد الهيئة المستقلة للانتخاب والجهات الأردنية الأخرى المعنية بإجراء الانتخابات.
4. التغطية الإعلامية والدعايات الانتخابية للمرشحين اللتان عملت البعثة على متابعة مجرياتهما خلال فترة الحملة الانتخابية عبر حضور التجمعات الانتخابية ومتابعة ما ينشر في الصحف ووكالات الأنباء حول الانتخابات وذلك بهدف تقييم مدى تطبيق ما جاء في القانون فيما يتعلق بهذه المرحلة.
5. إعداد كافة الترتيبات الفنية واللوجستية المتعلقة بمهمة بعثة جامعة الدول العربية لمراقبة انتخابات مجلس النواب الأردني 2016.

مذكرة التفاهم
حول مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية
في مراقبة انتخابات مجلس نواب المملكة الأردنية الهاشمية 2016

وقعت السيدة هادية صبري مديرة أمانة شؤون الانتخابات مع الدكتور نزيه عمارين نائب رئيس الهيئة المستقلة للانتخاب بتاريخ 21 أغسطس 2016 مذكرة تفاهم حول مهمة بعثة جامعة الدول العربية لمراقبة انتخابات مجلس النواب الأردني، وقد نصت مذكرة التفاهم على جملة من الأمور التي تحدد حقوق وواجبات المتابعين، في ضوء ما نصت عليه المواثيق الدولية في عملية المراقبة، وهي كالتالي:

1. مراقبة العملية الانتخابية.
2. مراقبة استخدام وسائل الإعلام العمومية بين المرشحين.
3. مراقبة مسار الحملات الانتخابية.
4. مراقبة مسار الاقتراع ومدى الالتزام بالقرارات والتعليمات والإجراءات والأنظمة التي حددتها الهيئة المستقلة للانتخاب في المملكة الأردنية الهاشمية.
5. مراقبة عملية فرز النتائج والإعلان عنها.

أعطت مذكرة التفاهم بعثة جامعة الدول العربية الحق في الحصول على الوثائق الخاصة بالعملية الانتخابية، وحرية التنقل في جميع مراكز الانتخاب ولجان الاقتراع والفرز، لغرض تأدية مهام بعثة المراقبة وحرية مراقبة المواد الانتخابية المستخدمة (صناديق الاقتراع، أوراق الاقتراع...الخ)، بالإضافة إلى حرية الاتصال بالهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن، وطلب الاستيضاحات منها حول المسائل المتعلقة بنشاطات المراقبة الدولية ومراقبة عملية فرز ومتابعة الإعلان عن النتائج وإصدار التقارير اللازمة حول العملية الانتخابية.

اجتماعات وأنشطة البعثة

عقدت البعثة منذ بدء عملها العديد من اللقاءات والاجتماعات مع مختلف شركاء العملية الانتخابية كما يلي:

الهيئة المستقلة للانتخاب: عقدت البعثة عدة اجتماعات مع رئيس وأعضاء الهيئة المستقلة للانتخاب، حيث استمعت خلالها إلى عرض حول استعدادات الهيئة وجهودها المبذولة في مختلف مراحل العملية الانتخابية.

الجهات الحكومية الأردنية: التقى الوفد بعدد من المسؤولين الأردنيين المعنيين بالانتخابات وهم معالي وزير التنمية السياسية والبرلمانية والمسؤولين في وزارة الشباب، حيث استمع الوفد خلال هذه اللقاءات إلى ملاحظات الجهات الحكومية الأردنية حول الاعداد والتحضير للاستحقاق الانتخابي.

المرشحون: التقى الوفد مع عدد من المرشحين الذين يمثلون بعض الاتجاهات السياسية والأحزاب المشاركة في الانتخابات، وذلك للاستماع الى ملاحظاتهم حول مجريات العملية الانتخابية.

المراقبون المحليون والدوليون: اجتمع الوفد مع التحالفين الرئيسيين لمنظمات المجتمع المدني الأردني التي تراقب العملية الانتخابية العملية (تحالفي راصد ونزاهة)، كما اجتمع مع عدة منظمات دولية وإقليمية راقبت الانتخابات النيابية الأردنية وهي: الاتحاد الأوروبي، البرلمان العربي، منظمة التعاون الإسلامي، حيث استمع الوفد خلال الاجتماعات لملاحظات ورؤية المراقبين المحليين والدوليين واستنتاجاتهم حول العملية الانتخابية.

معهد الإعلام الأردني ومركز حماية وحرية الصحفيين: اطلع الوفد خلال اللقاءين على الدور الذي يقوم به الإعلام الأردني لتغطية الحدث الانتخابي وتقييم الأداء الإعلامي خلال الانتخابات.

مشاركة أعضاء بعثة جامعة الدول العربية لمراقبة الانتخابات النيابية الأردنية في ندوة المراقبين الدوليين والمحليين التي عقدتها الهيئة المستقلة للانتخاب في مقر المركز الثقافي الملكي بتاريخ 18 سبتمبر 2016.

المبادئ والنقاط الأساسية التي أكدت عليها البعثة خلال المهمة

- تأتي مشاركة جامعة الدول العربية في مراقبة هذه الانتخابات في إطار دعم وتعزيز مسيرة الديمقراطية والإصلاح في الدول العربية، وفي ضوء ما جاء في وثيقة "مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح" التي اعتمدتها قمة تونس عام 2004، والتي نصت في بندها (2) على "تعميق أسس الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين في جميع الدول العربية."

- حرص الجامعة العربية على دعم مسيرة الديمقراطية في الدول الأعضاء، والتطلع لأن تجرى الانتخابات النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية في جو من الحرية والنزاهة والديمقراطية والشفافية ووفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها.

- الأمل في أن تسهم هذه الانتخابات في تشكيل مجلس نواب قوي وفقاً لإرادة المواطن الأردني ويكون قادراً على تحقيق تطلعات الشعب في إرساء الأمن والاستقرار وتحقيق التقدم والازدهار في البلاد.

- حرص الجامعة العربية على دعم الشعب الأردني لتحقيق تطلعاته في البناء الديمقراطي والاستقرار الأمني والسياسي والتنمية الاقتصادية، لا سيما أن هذه الانتخابات تشكل خطوةً هامةً وإيجابيةً في إطار تعزيز المسار الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية.

- الدور الذي تضطلع به أمانة شؤون الانتخابات بجامعة الدول العربية لمتابعة ومراقبة الاستحقاقات الانتخابية في الدول العربية وغير العربية والمشاركة فيها، حيث تتبع هذه الأمانة للسيد نائب الأمين العام، وتضطلع بالإعداد والتحضير لمهام بعثات جامعة الدول العربية لمراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء وغير الأعضاء بجامعة الدول العربية التي تدعو الجامعة لهذا الغرض، كما تقوم بالتنسيق مع الهيئات الانتخابية في الدول العربية، وتعمل هذه الأمانة خلال الفترة المقبلة على توسيع مجال عملها ليشمل إعداد كوادر متخصصة في مجال تقديم الدعم والمساعدة الانتخابية، وذلك بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية الرائدة في هذا المجال.

- منهجية عمل جامعة الدول العربية في مراقبة الانتخابات خلال السنوات الماضية، حيث تشارك في مهام مراقبة الانتخابات بناءً على دعوة تتلقاها الأمانة العامة، وتصدر بعثة المراقبة في نهاية كل مهمة بياناً تمهيدياً بعد إعلان النتائج يتضمن الملاحظات الأولية عن مجريات العملية الانتخابية، وترفع تقريراً نهائياً

عن مهمتها إلى السيد الأمين العام للجامعة يتضمن الملاحظات التي رصدتها حول مختلف مراحل العملية الانتخابية، وكذلك التوصيات اللازمة لتحسين الأداء في الانتخابات المستقبلية، ويرسل الأمين العام بدوره نسخةً من هذا التقرير إلى الجهات المعنية في الدولة التي جرت فيها الانتخابات.

- خبرة الجامعة العربية في مجال مراقبة الانتخابات، حيث أرسلت حتى الان ما يزيد على 65 بعثة مراقبة انتخابات، شملت مراقبة انتخابات رئاسية وبرلمانية واستفتاءات جرت في العديد من الدول العربية، وفي عدد من الدول الأجنبية، وشارك فيها أكثر من 1000 مراقب من موظفي الأمانة العامة.

- المنهجية التي تتبعها الجامعة العربية في مراقبة الانتخابات يوم الاقتراع التي تقوم على أخذ عينة حقيقية من خلال انتشار مراقبيها في أكبر عدد ممكن من المحافظات، وعليه تصدر بيانها الذي يتضمن ملاحظاتها الايجابية والسلبية وتوصياتها وفقا لهذه العينات.

- تشكيل بعثة جامعة الدول العربية المشاركة في مراقبة الانتخابات النيابية الأردنية الذي يضم عدة جنسيات عربية ويتم تقسيم أعضائها إلى مجموعة من الفرق لتغطية أكبر قدر ممكن من الدوائر الانتخابية. علماً بأنه ووفقاً للقواعد المعمول بها في الأمانة العامة، لا يحق لموظفي الأمانة العامة من جنسية الدولة التي تقام فيها الانتخابات أن يكونوا أعضاء في بعثة مراقبة الانتخابات في تلك الدولة، وذلك لضمان الحيادية التامة لكافة أعضاء البعثة.

الإطـار القانـوني للعملية الانتخابية

دستور المملكة الأردنية الهاشمية

نص الدستور الأردني في عدد من مواده على مجموعة من المبادئ الأساسية المتعلقة بانتخابات مجلس النواب للمملكة الأردنية الهاشمية، فقد نصت المادة رقم (62) في الفصل السادس المعنون "السلطة التشريعية – مجلس الأمة" من الدستور على: "يتألف مجلس الأمة من مجلسين – مجلس الأعيان ومجلس النواب" كما نصت المادة (67) من الدستور على:"1. يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاباً سرياً ومباشراً وفقاً لقانون للانتخاب يكفل المبادئ والأمور التالية: أ. حق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية. ب. عقاب العابثين بإرادة الناخبين. ج- سلامة العملية الانتخابية في مراحلها كافة" هذا ونصت المادة (67) في فقرتها الثانية فيما يتعلق بإنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب على: "2. تنشأ بقانون هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية النيابية وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء".

أوضح الدستور الأردني في المادتين (68) و(73) ما يجب اتخاذه من إجراءات عند حل مجلس النواب، وذلك بأن يجتمع المجلس الجديد بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر، وفي حالة عدم حدوث ذلك يستعيد المجلس المنحل سلطته ويستكمل أعماله حتى انتخاب المجلس الجديد. نصت المادة (68) من الدستور الأردني على: "يجب إجراء الانتخاب خلال الشهور الأربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس أو تأخر بسبب من الأسباب يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد. كما نصت المادة (73) على: "1. إذا حل مجلس النواب فيجب إجراء انتخاب عام بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر وتعتبر هذه الدورة كالدورة العادية وفق أحكام المادة (78) من هذا الدستور وتشملها شروط التمديد والتأجيل. 2. إذا لم يتم الانتخاب عند انتهاء الشهور الأربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد".

قانون الهيئة المستقلة للانتخاب

تعمل الهيئة المستقلة للانتخاب وفق قانونها رقم (11) لسنة 2012، والتعديلات التي اجريت عليه بموجب القانون المعدل رقم (46) لسنة 2015، حيث يحدد القانون التعريفات الأساسية لعمل الهيئة، ومسؤوليات الهيئة، وآليات تشكيل ومهام ومسؤوليات مجلس المفوضين والأمانة العامة، بالاضافة الى عدد من البنود الناظمة لعمل الهيئة.

قانون الانتخاب لمجلس النواب

صدر قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (6) لسنة 2016 بإرادة ملكية سامية بالمصادقة يوم الأحد 2016/3/13، وتم نشره في عدد الجريدة الرسمية رقم (5386) بتاريخ 2015/3/15. وينظم قانون الانتخاب لمجلس النواب ما يتعلق بمختلف مراحل العملية الانتخابية، كما نص القانون على النظام الانتخابي المتبع في هذه الانتخابات والعديد من الأمور الأخرى المتعلقة بالعملية الانتخابية بداية من قترة تسجيل الناخبين وفترة الترشح ومروراً بفترة الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع والفرز، وانتهاءً بإعلان النتائج.

التعليمات التنفيذية للهيئة المستقلة للانتخاب

أعطت المادة (12) من قانون الهيئة المستقلة للانتخاب الحق في أن تصدر الهيئة مجموعة من التعليمات التنفيذية الخاصة بمختلف مراحل العملية الانتخابية، وأن تكون هذه التعليمات في إطار الأحكام التي نص عليها قانون الانتخاب لمجلس النواب. وقد أصدرت الهيئة المستقلة للانتخاب مجموعة من التعليمات التنفيذية خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية

1. التعليمات التنفيذية الخاصة بجداول الناخبين.
2. التعليمات التنفيذية الخاصة بتشكيل اللجان.
3. التعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد المراقبين المحليين.
4. التعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد المراقبين الدوليين.
5. التعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد الصحفيين والإعلاميون.
6. التعليمات التنفيذية الخاصة بالترشح للدائرة الانتخابية.
7. التعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية.
8. التعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد مندوبي مفوضي القوائم والمرشحين في الدائرة الانتخابية.
9. التعليمات التنفيذية الخاصة بالاقتراع والفرز وجمع الأصوات.
10. التعليمات التنفيذية الخاصة بإعلان النتائج وتنظيم الاعتراضات بشأنها.

تقسيم الدوائر الانتخابية

تقتضي معظم النظم الانتخابية تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد عدد المقاعد والناخبين في كل دائرة، وتتمثل أبرز المعايير التي تأخذ بها كثير من دول العالم عند تقسيم الدوائر الانتخابية:

1. عدد السكان في الدوائر المختلفة.
2. الحدود الإدارية في الدولة.
3. الحدود الطبيعية والخصائص الجغرافية.
4. المساحة الجغرافية للدائرة الانتخابية.
5. تمثيل الأقليات العرقية أو اللغوية أو الدينية.

تتمثل القاعدة الأكثر قبولاً في عملية تقسيم الدوائر الانتخابية في دول العالم هي التساوي النسبي في أعداد السكان، وذلك لضمان أن يكون للناخبين أصوات ذات وزن متساو في الانتخابات، وذلك تطبيقاً لمبدأ: شخص واحد، صوت واحد، قيمة واحدة.

قد تختلف نسبة التكافؤ في تساوي أعداد السكان عند تقسيم الدوائر الانتخابية، وقد يتعارض هذا المعيار مع المعايير الأخرى لتقسيم الدوائر، فعلى سبيل المثال، قد يتعارض معيار التساوي في السكان بين الدوائر المختلفة في بعض الأحيان مع تمثيل الأقليات، وفي النهاية يتم اختيار المعيار الذي يلائم الظروف السياسية والاجتماعية ويحقق مفهوم العدالة في الدول.

تضمنت المادة (8) من قانون انتخاب مجلس النوب تقسيم الدوائر الانتخابية في المملكة الأردنية الهاشمية وتوزيع المقاعد على المحافظات الأردنية بما فيها دوائر البادية الثلاث (الشمالية والوسطى والجنوبية)، بالإضافة إلى تخصيص 15 مقعداً للنساء بواقع مقعد واحد لكل محافظة.

جرى توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية الـ (23) في المملكة الأردنية الهاشمية اعتماداً على ثلاثة معايير هي: العامل الجغرافي ومعدل التنمية في المحافظة وعدد السكان .

يوضح الجدول التالي وزن المقعد على مستوى المحافظة عن طريق قسمة أعداد الناخبين في كل محافظة على عدد المقاعد المخصص لكل محافظة، والعمود الخاص بالانحراف يوضح الفارق عن وزن المقعد على مستوى المملكة ككل.

جدول أعداد الدوائر الانتخابية والمقاعد والناخبين في كل محافظة

المحافظة	عدد الدوائر الانتخابية	عدد الناخبين[1]	عدد المقاعد مع كوتا المرأة	عدد الناخبين للمقعد[2]	الانحراف لكل محافظة[3]	نسبة الانحراف لكل محافظة
محافظة عمان	5	1557385	29	53703	21933	%69
محافظة إربد	4	748752	20	37438	5668	%18
محافظة الزرقاء	2	581007	13	44693	12923	%41
محافظة البلقاء	1	297818	11	27074	4696 –	%15 –
محافظة الكرك	1	167280	11	15207	16563 –	%52 –
محافظة معان	1	53217	5	10643	21127 –	%66 –
محافظة المفرق	1	95055	5	19011	12159 –	%38 –
محافظة جرش	1	107637	5	21527	10243 –	%32 –
محافظة مأدبا	1	106370	5	21274	10496 –	%33 –
محافظة الطفيلة	1	54638	5	10928	20842 –	%65 –
محافظة عجلون	1	101,112	5	20222	11548 –	%36 –
محافظة العقبة	1	55,819	4	13955	17815 –	%56 –
بدو الشمال	1	83,914	4	20979	10791 –	%34 –
بدو الوسط	1	56,102	4	14026	17744 –	%55 –
بدو الجنوب	1	64,039	4	16010	15760 –	%50 –
المجموع	23	4.130.145	130	31770		

يبلغ الحد الأقصى لنسبة الانحراف المعمول بها دولياً حوالي 30%، حيث تسمح كل من أرمينيا وألمانيا والتشيك وكندا وبريطانيا بنسب انحراف تتراوح بين 15 و25 %، فيما تحدد أستراليا وإيطاليا وأوكرانيا بنسبة انحراف لا تتعدى 10% في الدوائر الانتخابية

[1] الأرقام الواردة في الجدول مصدرها الموقع الرسمي للهيئة المستقلة للانتخاب في المملكة الأردنية الهاشمية.
[2] الرقم (31770) ناتج عن قسمة العدد الإجمالي للناخبين المسجلين (4.130.145) على إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب (130) مقعداً
[3] الأرقام الواردة في هذا العمود (الانحراف لكل محافظة) تمثل الفرق بين وزن المقعد على مستوى المحافظة وبين وزن المقعد على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية (31770)

النظام الانتخابي

نصت الفقرة (أ) من المادة (9) من قانون انتخاب مجلس النواب على: "يتم الترشح لملء المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية بطريق القائمة النسبية المفتوحة". ويتمكن الناخب في نظام القائمة النسبية المفتوحة من اختيار المرشحين المفضلين على قوائم الأحزاب، حيث يقوم الناخب بالاقتراع لمرشح واحد أو لعدة مرشحين بدلاً من التصويت للأحزاب حتى يكتمل ملء كافة المقاعد، وتحتسب النتائج بأن تحصل كل قائمة على نسبة مقاعد الدائرة الانتخابية تعادل نسبة الأصوات التي حصلت عليها من مجموع المقترعين في الدائرة الانتخابية ذاتها، ويحدد الفائزون من هذه القائمة على أساس أعلى الأصوات التي حصل عليها المرشحون في القائمة، وفي حال تعذر إكمال ملء المقاعد بالنسبة الصحيحة، يتم اعتماد طريقة الباقي الأعلى لملء هذه المقاعد.

يشجع هذا النظام الانتخابي المرشحين على التحالف فيما بينهم للحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات، وبالتالي الحصول على فرص أكبر للفوز بالمقاعد. ويعكس تطبيق هذا النظام الرغبة لتشكيل تكتلات وتحالفات سياسية، بالإضافة الى دعم وتشجيع دور الاحزاب السياسية في تعزيز التجربة الديمقراطية في المملكة الأردنية الهاشمية.

تضمن قانون انتخاب مجلس النواب مواداً تنص على تخصيص عدد من المقاعد ضمن القوائم الانتخابية للأقليات في المملكة، حيث خصص القانون 9 مقاعد للمسيحيين و3 مقاعد للشركس والشيشان، كما نص القانون أيضا على تخصيص كوتا للمرأة 15 مقعداً بواقع مقعد واحد لكل محافظة من ضمنها محافظات بدو الشمال والوسط والجنوب، كما سمح القانون للمرأة بالتنافس المباشر في القوائم بالإضافة لمقاعد الكوتا.

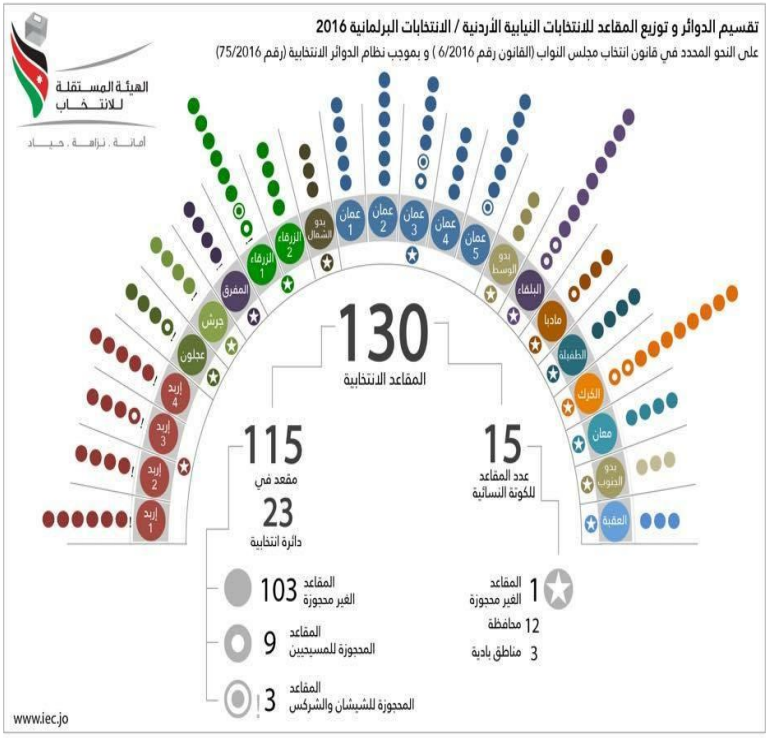

تسجيل الناخبين

تؤكد بعثة جامعة الدول العربية لمراقبة الانتخابات النيابية الأردنية على أهمية عملية تسجيل الناخبين وإعداد جداول الناخبين، والتي تعد من المراحل الأساسية للعملية الانتخابية، كما تؤكد على ضرورة مراجعتها بما يضمن تحقيق معايير الدقة والشمولية والحداثة، وبما يسهم في تمكين كل من يحق له الانتخاب من ممارسة حقه.

أصدرت الهيئة المستقلة للانتخاب التعليمات التنفيذية رقم (1) الخاصة بإعداد جداول الناخبين والصادرة طبقاً لأحكام المواد (3) (4) (5) (6) (28) من قانون الانتخاب لمجلس النواب، وقد نصت هذه التعليمات في مادتها رقم (3) على أن تتولى دائرة الأحوال المدنية والجوازات بالتنسيق مع الهيئة إعداد جداول أولية للناخبين باستخدام أجهزة الحاسوب وعلى أساس الرقم الوطني لكل من يحق له الانتخاب ويراعى في إعداد الجداول أن تعتبر الجداول النهائية للانتخابات النيابية التي أجريت عام 2013 جداول أولية للناخبين ويضاف إليها الأشخاص المؤهلون غير المسجلين في جداول الناخبين لعام 2013، والأشخاص الذين لم يتمتعوا بأهلية الانتخاب عام 2013 وأصبحوا مؤهلين بعد ذلك، والناخبون الذين بلغوا 18 سنة شمسية من عمرهم قبل مرور 90 يوماً من تاريخ الاقتراع، إضافة إلى عدم إدراج أسماء أي من منتسبي القوات المسلحة، وعدم إدراج من صدر بحقهم أحكام قضائية تتعلق بالحجر والإفلاس والأشخاص المتوفين ومن صدر بحقهم قرار فقد الجنسية أو التخلي عنها.

وقد تناولت التعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد جداول الناخبين كيفية تقديم الطلبات والاعتراضات من قبل المواطنين إلى دائرة الأحوال المدنية والجوازات لتصحيح وتعديل ما جاء في الجداول الأولية للناخبين، وفي حالة رفض الطلب من قبل "لجنة البت في الطلبات"، يحق لمقدمه أن يتقدم بطعن على محكمة البداية التابعة للدائرة الانتخابية ضمن اختصاصها خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام، على أن تفصل المحكمة في الطعن خلال سبعة أيام من تاريخ وروده لها.

في ضوء التعليمات المشار إليها أعلاه نشرت الهيئة المستقلة للانتخاب الجداول الأولية للناخبين بتاريخ 24 يونيو 2016، وقد احتوت هذه السجلات على 4.139.612 ناخباً وناخبةً آنذاك، وقد قبلت الهيئة المستقلة للانتخابات 17708 اعتراضا على الجداول الأولية للناخبين، فيما رفضت 1204 اعتراضات، من إجمالي 18912 اعتراضاً، وقد نشرت الهيئة كشوف الاعتراضات المقبولة والمرفوضة بتاريخ

2016/7/24، فيما أعلنت الجداول النهائية للناخبين بتاريخ 15 أغسطس 2016 لتشمل 4.130.145 ناخباً وناخبةً بعد مرورها بكافة المراحل القانونية لاعتمادها النهائي.

تقدر بعثة جامعة الدول العربية ما يلي

- جهود الهيئة المستقلة للانتخاب وكافة الأطراف الأخرى المعنية بعملية تسجيل الناخبين وإعداد الجداول النهائية على الجهود التي بذلوها، خاصة في ظل تطبيق قانون الانتخاب الجديد الذي سمح ولأول مرة لمن أكمل 17عاماً قبل مرور 90 يوم من يوم الاقتراع المشاركة في الانتخابات، مما أدى إلى زيادة أعداد الناخبين، إضافة إلى اعتماد آلية التسجيل التلقائي للناخبين بدلاً من الطوعي كما كان معمولاً به في السابق، مما ساهم في توفير الوقت والجهد على الناخبين، وأدى إلى احتواء جداول الناخبين على كل من له حق الانتخاب.
- حرص جميع الأطراف المعنية بعملية تسجيل الناخبين وإعداد الجداول النهائية الالتزام بالمدد الزمنية المنصوص عليها في قانون الانتخاب.
- استجابة جميع الأطراف المعنية بتسجيل الناخبين لمعالجة غالبية الطعون والاعتراضات التي تلقتها من الناخبين وفقاً لقانون الانتخاب والتعليمات التنفيذية المنظمة لذلك.
- الدور الذي قامت به الهيئة المستقلة للانتخاب فيما يتعلق بالتوعية والتثقيف لرفع الوعي بأهمية قيام الناخبين بمراجعة بياناتهم الانتخابية، وتوفير آليات متعددة للاستعلام ومراجعة هذه البيانات، وتؤكد البعثة أهمية زيادة هذا الدور في المستقبل لحث الناخبين على أهمية مراجعة بياناتهم الانتخابية.
- استخدام جدول ناخبين ورقي وآخر إلكتروني، وذلك وفقاً للفقرة (أ) من المادة (37) من قانون الانتخاب والتي نصت على: "يمارس الناخب حقه في الانتخاب وفقاً لما يلي:

عند حضور الناخب أمام لجنة الاقتراع والفرز تتحقق اللجنة من شخصية الناخب كما تتحقق من وجود اسم الناخب في الجدول النهائي للناخبين في الدائرة الانتخابية بواسطة أجهزة الحاسوب والجداول الورقة، ويتم التأشير على تلك الجداول الكترونياً وخطياً بأن الناخب قد مارس حقه الانتخابي".

فترة تسجيل المرشحين

نصت المادة (9) من قانون الانتخابات على اعتماد نظام القائمة النسبية المفتوحة في انتخابات مجلس النواب، ويعد هذا النظام من الأنظمة التي تساهم في تشكيل ائتلافات وتحالفات حزبية قوية، وتحد من الاعتماد على الجذور العشائرية والعائلية، كما ان قانون الأحزاب السياسية الجديد لعام 2015 أعطى المزيد من الامتيازات للأحزاب، وخفف من القيود التي تسمح بتشكيل الأحزاب، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الاحزاب السياسية في الأردن لتصل بحلول عام 2016 إلى تسعة وأربعين حزباً سياسياً وفقاً لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية الأردنية.

نصت المادة (4) من التعليمات التنفيذية الخاصة بالترشح على قيام مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب بتحديد تاريخ بدء تسجيل المرشحين على أن يستمر ثلاثة أيام، وبناءً عليه، بدأت فترة تقديم طلبات الترشح بتاريخ 16 أغسطس 2016 لمدة ثلاثة أيام حتى 18 أغسطس 2016، وتلقت الهيئة خلال هذه الفترة 230 طلباً لتسجيل القوائم و1293 طلباً لتسجيل المرشحين، واستمرت مرحلة الطعون بالمرشحين حتى 4 سبتمبر 2016، كما انتهت الفترة التي يسمح خلالها للمرشحين بالانسحاب بتاريخ 10 سبتمبر 2016، وقد شارك في الانتخابات بالفعل 226 قائمة و1252 مرشحاً، منهم 252 امرأة بما يعادل نسبة 20.05 %، وبلغت نسبة المشاركة الحزبية في المرشحين 17 % فقط.

لاحظت البعثة خلال الحملات الانتخابية للمرشحين قيام المرشحين داخل القائمة الواحدة بالترويج والدعاية لأنفسهم بشكل فردي، حيث اعتمدوا في المقام الاول على جذورهم العشائرية وليس انتماءاتهم السياسية التي جاءت في المقام الثاني، وهو أمر متوقع بالنظر إلى النسبة الضعيفة لعدد المرشحين الحزبيين في القوائم. كما أن معظم المرشحين الحزبين لم يقوموا بحملاتهم تحت شعار حزبهم السياسي، وقد يرجع السبب في ذلك إلى ضيق الفترة ما بين الإعلان عن موعد اجراء الانتخابات وتاريخ موعد الترشح، الأمر الذي لم يعط المرشحين الفرصة للتخطيط والتنظيم الجيد لبناء التحالفات، وجاء انضمامهم للقوائم فقط بغرض اتمام الإجراءات والشروط القانونية التي تسمح بقبولها.

الحملة الانتخابية

نصت المادة (20) من قانون انتخاب مجلس النواب على أن "أ. تكون الدعاية الانتخابية حرة وفقاً لأحكام القانون ويسمح القيام بها من تاريخ بدء الترشح وفق أحكام المادة (14) من هذا القانون وتنتهي قبل أربع وعشرين ساعة من اليوم المحدد للاقتراع". كما نصت المادة (3) من التعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب والخاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية على: "تبدأ فترة الدعاية الانتخابية للمرشحين من تاريخ بدء الترشح وتنتهي قبل أربع وعشرين ساعة من اليوم المحدد للاقتراع".

بدأت حملات الدعاية الانتخابية للمرشحين بتاريخ 16 أغسطس 2016 مع بدء تقديم طلبات الترشح واستمرت حتى 18 سبتمبر 2016 ليكون يوم 19 سبتمبر 2016 للصمت الانتخابي. وقد اتسمت فترة الحملات الانتخابية في مجملها بالسلمية، وقد تعددت أشكال الدعاية الانتخابية التي قام بها المرشحون بين الخيم الانتخابية واستخدام الملصقات الدعائية وإرسال الرسائل النصية التي تحث المواطنين على التصويت لهم، وقد اتسمت الحملات الانتخابية للمرشحين بالفردية في كثير من الأحيان رغم انتمائهم لقوائم انتخابية تضم مرشحين آخرين، وقد يرجع ضعف البرامج الانتخابية للمرشحين والقوائم إلى أن الإطار الزمني لتشكيل قوائم المرشحين كان غير كاف لتنظيم وتخطيط لحملات انتخابية منظمة وناجحة.

لاحظت بعثة الجامعة العربية بدء بعض المرشحين حملاتهم الانتخابية قبل موعدها المحدد وكذلك عدم التزام بعض المرشحين بما نصت عليه المادة 22 فقرة (أ) بشأن تحديد الأماكن المخصصة للدعاية الانتخابية، حيث رصدت البعثة وضع بعض الإعلانات الانتخابية على أعمدة الإنارة وإشارات المرور وفي محيط المراكز الانتخابية والمرافق العامة، الأمر الذي يشكل مخالفة لما نص عليه القانون والتعليمات التنفيذية للهيئة المستقلة للانتخاب، حيث نصت المادة (7) فقرة (ط) على: "عدم إلصاق أي إعلان أو بيان ختامي أو وضعه على الجدران وأعمدة الهاتف والكهرباء والشواخص المرورية والأملاك العامة أو وضعها بطريقة تضر بالسلامة العامة بما في ذلك الصور والرسوم والكتابات، والالتزام بتعليمات الجهات المختصة فيما يتعلق بأماكن الدعاية الانتخابية". إلا أن البعثة تؤكد على أن الهيئة المستقلة للانتخاب قامت بدورها في إزالة المخالفات التي رصدتها خلال فترة الحملة الانتخابية.

سجلت بعثة الجامعة العربية عدم التزام العديد من المرشحين بالمادة (22) الفقرة (أ-5) من قانون انتخاب مجلس النواب، والتي نصت على: "يحظر إقامة المهرجانات والتجمعات على مسافة تقل عن مائتي متر من مراكز الاقتراع والفرز".

لاحظت البعثة تفاوتاً كبيرا بين المرشحين في الإنفاق الانتخابي على حملاتهم الانتخابية، حيث اعتمد بعض المرشحين على إقامة مقرات انتخابية بمساحات كبيرة، بالإضافة إلى وجود كثافة في الملصقات والإعلانات الانتخابية لمرشحين معينين دون الآخرين.

التغطية الإعلامية للانتخابات

نص قانون انتخابات مجلس النواب في المادة 21 فقرة (أ) أن "على وسائل الإعلام الرسمية معاملة جميع المرشحين خلال مدة الدعاية الانتخابية بحياد ومساواة" وقد لاحظت بعثة الجامعة التزام وسائل الإعلام الرسمي بما جاء في نص القانون فيما يتعلق بهذا الأمر، إلا أنها وفي الوقت نفسه تؤكد على ضرورة أن يتضمن التشريع ما يؤكد على مبدأ الحياد والمساواة بالنسبة لوسائل الإعلام الخاص التي قد تؤثر بشكل كبير على اختيارات الناخبين.

تشيد البعثة بالمبادرة التي اتخذها معهد الإعلام الأردني في شهر أغسطس 2016، حيث أطلق مدونة سلوك مهني وأخلاقي للتغطية الإعلامية للانتخابات النيابية الأردنية، اشتملت على عشرة مبادئ أساسية تمثل خلاصة التوافق بين مجموعات من الإعلاميين من مختلف الوسائل الإعلامية بهدف توفير تغطية إعلامية للعملية الانتخابية بجودة وبدقة وإنصاف.

يوم الاقتراع
منهجية عمل البعثة يوم الاقتراع

غرفة العمليات

تم إنشاء غرفة عمليات للبعثة بمقر إقامتها، وقد اضطلعت بالمهام التالية:

- التواصل مع مراقبي البعثة وتلقي ملاحظاتهم بشكل دوري خلال يوم الاقتراع.
- إبلاغ المراقبين بالتعليمات والإرشادات التي تصدر عن رئاسة البعثة.
- تلقي الاتصالات من المراقبين.
- الرصد الإعلامي لتطورات الأحداث على مدار الساعة خلال يوم الاقتراع.
- إصدار عدة تقارير بشأن ما ورد من ملاحظات المراقبين في الميدان وما نشرته وسائل الإعلام والصحافة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية حول سير عملية الاقتراع والفرز.
- التواصل مع الهيئة المستقلة للانتخاب بشأن ما ورد من شكاوي ومخالفات خلال يوم الاقتراع.

مرحلة الافتتاح والاقتراع

تشكلت بعثة الجامعة العربية من 19 مراقباً توزعوا في 11 محافظة في المملكة الأردنية الهاشمية وهي: (عمان، إربد، البلقاء، الكرك، الزرقاء، المفرق، مادبا، جرش، عجلون، بدو الوسط، بدو الشمال)، حيث قام المراقبون بزيارة (342) لجنة لقتراع تواجدت في (133) مركز اقتراع.

قام المراقبون خلال زياراتهم للجان الاقتراع بالمهام التالية:

- مراقبة ما يجري بمركز الاقتراع ومحيطه.
- مراقبة الإقبال على مراكز الاقتراع من قبل الناخبين.
- التأكد من توافر مستلزمات العملية الانتخابية.
- التأكد من تطبيق الإجراءات الواردة في القانون ومنها إجراءات افتتاح وإغلاق اللجان.
- مراقبة سير عملية التصويت وتقييم مدى توافقها مع المعايير الدولية.
- تعبئة استمارات المراقبة الالكترونية.

مرحلة الفرز

فور الانتهاء من عملية التصويت التي انتهت في موعدها الساعة السابعة مساءً ما عدا المحافظات التي تم لتمديد فيها، وقد شاركت فرق البعثة في مراقبة عملية الفرز وإعلان النتائج، كما حضر أعضاء البعثة

عملية الفرز في (12) لجنة فرز، حيث قام مراقبو بعثة الجامعة خلال عملية الفرز بتقييم ومراجعة الإجراءات التالية:

- التأكد من سلامة جميع الخطوات والإجراءات الخاصة بها ومدى مطابقتها لما نص عليه القانون.
- تنظيم عملية الفرز بشكل عام.
- شفافية إجراءات عملية الفرز.
- مدى معرفة أعضاء لجان الاقتراع بإجراءاتها وإدارتها.
- كتابة محضر النتائج النهائية.

المراقبة الإلكترونية لمجريات يوم الاقتراع

في ضوء سعي الجامعة العربية لتطوير أساليب العمل في مجال مراقبة الانتخابات، استحدثت أمانة شؤون الانتخابات آلية جديدة لعملية المراقبة من خلال استمارات المراقبة الالكترونية على الأجهزة اللوحيه (Tablets)، وذلك من خلال برنامج يتلقى ملاحظات المراقبين طوال يوم الاقتراع ويقوم بتحديثها بشكل متواصل على مدار الساعة، ويعمل على تحويل هذه الملاحظات إلى رسومات بيانية وإحصائيات مئوية، الأمر الذي يساهم في سهولة وسرعة التعرف على المؤشرات الأولية لسير العملية الانتخابية أولاً بأول وبدقة.

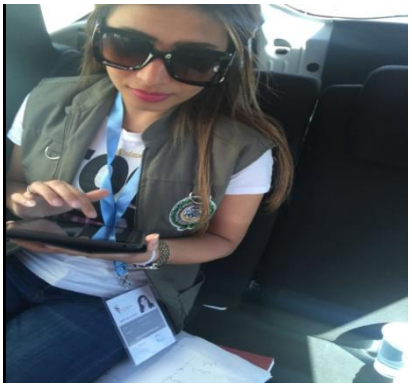

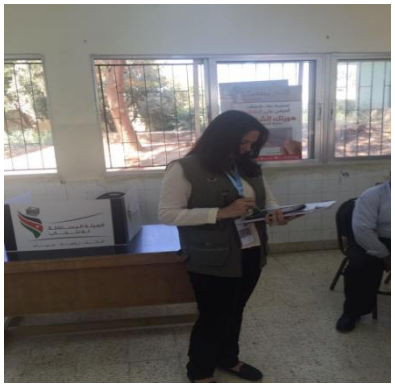

الجلسات التعريفية لمراقبي بعثة الجامعة

عقدت أمانة شؤون الانتخابات بالجامعة جلسات تعريفية لمراقبي البعثة تم اطلاعهم خلالها على كافة المعلومات المتعلقة بانتخابات مجلس النواب، بما في ذلك النظام الانتخابي المعمول به في المملكة الأردنية الهاشمية، واجراءات الاقتراع والفرز، ودور المراقبين الدوليين وواجباتهم، وكذلك تزويدهم بالأجهزة اللوحية والزي المخصص لبعثة الجامعة للمراقبة، وكافة الوثائق والمعلومات التي تمكنهم من إتمام عملهم على أكمل وجه، ومن ضمن الوثائق الأساسية التي تم تناولها في الجلسات التعريفية هو "إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين" الذي اعتمدته جامعة الدول العربية عام 2015، ويتضمن مجموعة من المبادئ والمعايير المتفق عليها دولياً في هذا المجال. ويعد هذا الإعلان أهم وثيقة قانونية اعتمدتها أكثر من 50 منظمة دولية وإقليمية تعمل في مجال مراقبة الانتخابات. علاوةً على ذلك تم تدريب مراقبي بعثة الجامعة على كيفية استخدام الأجهزة اللوحية برنامج المراقبة الالكترونية على الأجهزة اللوحية وكيفية ملء الاستمارات الالكترونية خلال مراحل الافتتاح والاقتراع والعد والفرز يوم الانتخابات.

ملاحظات البعثة لمجريات يوم الاقتراع
20 سبتمبر 2016

افتتاح عملية الاقتراع وجاهزية اللجان

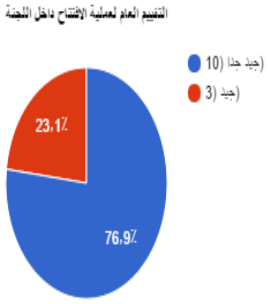

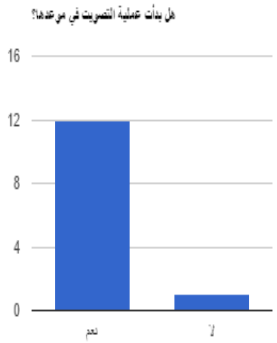

تم فتح معظم مكاتب الاقتراع التي زارتها البعثة في الوقت المحدد لها قانونياً، حيث نصت المادة (30) من قانون الانتخاب **لمجلس** النواب على أن: "يبدأ الاقتراع في السابعة من صباح اليوم المحدد لذلك" كما تمت عملية الافتتاح بشكل صحيح وسليم ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها قانونياً، ولاحظت البعثة الجاهزية العالية والتنظيم الجيد للجان الاقتراع مما ساهم في حسن سير عملية الافتتاح، وسمح للناخبين ببدء عملية الاقتراع بسلاسة ويسر. وقد جاء التقييم العام لمراقبي البعثة لعملية الافتتاح جيد جداً بنسبة 76.9% .

موظفو لجان الاقتراع

لاحظت البعثة التواجد الكامل لأعضاء لجان الاقتراع في معظم اللجان التي زارتها، والذين بلغ عددهم وفقاً لما نص عليه القانون (6 أعضاء)، كما اتسم اداءهم بالمهنية العالية والفهم الجيد لإجراءات وخطوات عملية التصويت، ويرجع ذلك إلى الإعداد الجيد والدورات التدريبية التي نظمتها الهيئة المستقلة للانتخاب لموظفي اللجان قبل موعد اجراء الانتخابات. وفي هذا الاطار تود البعثة الاشادة بقرار الهيئة المستقلة للانتخاب بالسماح لموظفي اللجان بالتصويت داخل مركز الاقتراع الذي يعملون به، الامر الذي ساهم في تسهيل عملية التصويت بالنسبة لهم.

المواد الانتخابية ونظام المعلومات الالكتروني

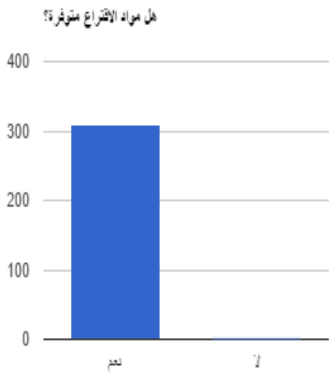

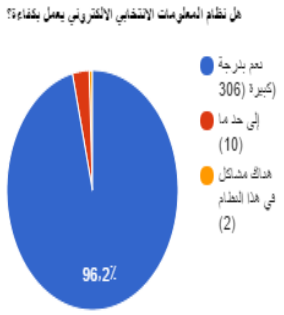

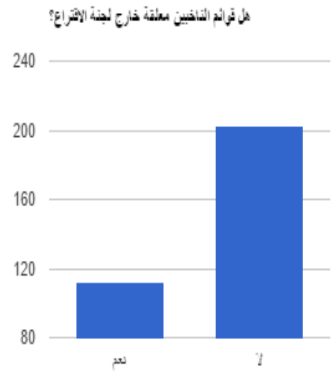

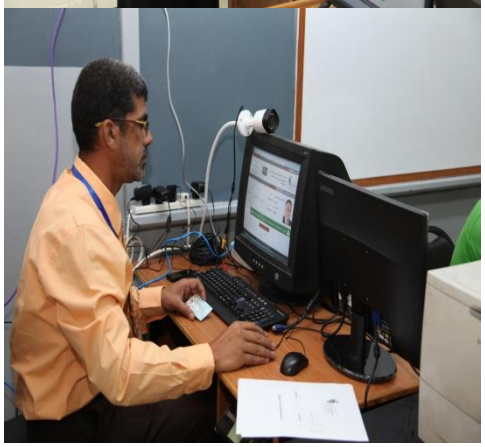

توافرت المواد الانتخابية في لجان الاقتراع التي زارتها البعثة، وهو ما يؤكد على التزام الهيئة المستقلة للانتخاب بتوفير كل مستلزمات عملية الاقتراع في الوقت المحدد، إلا أن قوائم الناخبين المسجلين لم تكن معلقة خارج العديد من لجان الاقتراع، الأمر الذي تسبب أحياناً في صعوبة وصول الناخبين إلي لجان الاقتراع المسجلين بها. هذا وتود البعثة أن تشيد بنظام المعلومات الانتخابي الالكتروني الذي يعتبر ضمانةً هامةً لعدم تكرار التصويت، وقد جاء تقييم المراقبين لنظام المعلومات الإلكتروني بأنه يعمل بكفاءة بدرجة كبيرة بنسبة 96.2%. وقد رصد مراقبو البعثة حدوث بعض المشاكل التقنية في عدد قليل من اللجان التي أدت أحياناً إلى إرباك عملية الاقتراع، كما كان هناك أحياناً تضارب بين قوائم المسجلين الورقية والالكترونية، حيث وردت أسماء ناخبين في السجل الورقي ولم ترد في السجل الالكتروني.

معدل الإقبال على الاقتراع

سجلت البعثة إقبالاً ضعيفاً للناخبين على التصويت في بداية يوم الاقتراع، وازداد الاقبال تدريجياً على مدار اليوم ولكنه ظل ما بين المتوسط والكثيف باختلاف المناطق التي تواجد فيها مراقبو البعثة، حيث كان الإقبال أكثر نسبياً في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية

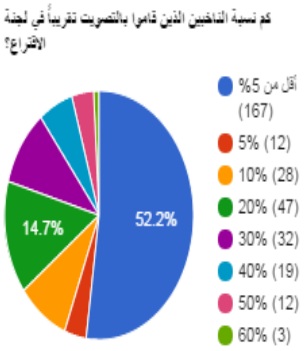

مندوبو المرشحين والمراقبون المحليون والدوليون

رصدت البعثة تواجداً ملحوظاً لمندوبي المرشحين ومراقبي منظمات المجتمع المدني في لجان الاقتراع، وفي هذا الإطار تؤكد البعثة على الدور الهام الذي لعبته منظمات المجتمع المدني خلال العملية الانتخابية، وتدعوها إلى بذل المزيد من الجهود في مجال التوعية لضمان مشاركة أوسع من كافة فئات الشعب خلال الانتخابات المقبلة، وإلى التواجد بشكل أوسع خلال الانتخابات المقبلة، لما لذلك من أثر إيجابي في تعزيز ودعم العملية الانتخابية. فيما رصد مراقبو بعثة الجامعة تواجداً ضعيفاً نسبياً للمراقبين الدوليين خلال يوم الاقتراع.

استمرار الدعاية الانتخابية ومحاولات التأثير على الناخبين

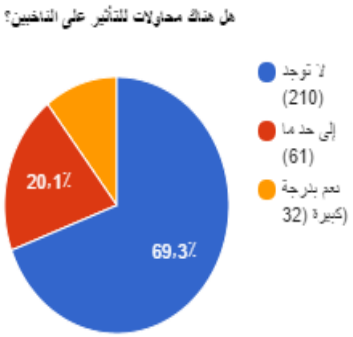

رصدت البعثة استمرار مظاهر الدعاية الانتخابية خلال فترة الصمت الانتخابي وفي يوم الاقتراع في بعض الأماكن، من خلال وضع الملصقات الخاصة بالمرشحين على اسوار ومداخل مراكز الاقتراع، الامر الذي يُعد مخالفاً لأحكام المادة (20) من قانون انتخاب مجلس النواب التي نصت على انهاء كافة مظاهر الدعاية الانتخابية قبل 24 ساعة من يوم الاقتراع، كما خلقت ظاهرة توزيع المنشورات والصور الخاصة بالمرشحين على الناخبين أمام المراكز لإقناعهم بالتصويت لصالحهم حالة من الفوضى أمام المقرات الانتخابية، وامتدت في بعض الاحيان لتصل إلى حد أعمال الشغب بين انصار المرشحين، كما يؤثر هذا الأمر على الإرادة الحرة للناخبين.

كما لاحظ مراقبو البعثة استخدام الأطفال في الحملات الانتخابية بتوزيع كروت دعائية على مداخل مراكز الاقتراع، مما يخالف مبدأ استخدام الأطفال في العمليات السياسية وفقا للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادق عليها الأردن، كما يخالف نص المادة (7) الفقرة (س) التي تنص على: "الامتناع عن استغلال الأطفال أو تشغيلهم في الأعمال التي من شأنها أن تشكل خطراً على سلامتهم".

مساعدة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة

لاحظت البعثة التعاون الملحوظ لموظفي لجان الاقتراع مع كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم المساعدة اللازمة لهم، بما في ذلك السماح لهم باصطحاب مرافق لمساعدتهم في عملية التصويت، إلا ان بعض الناخبين من فئة كبار السن قد واجهوا بعض الصعوبات في عملية الإدلاء باصواتهم بسبب تواجد اللجان في الادوار العليا.

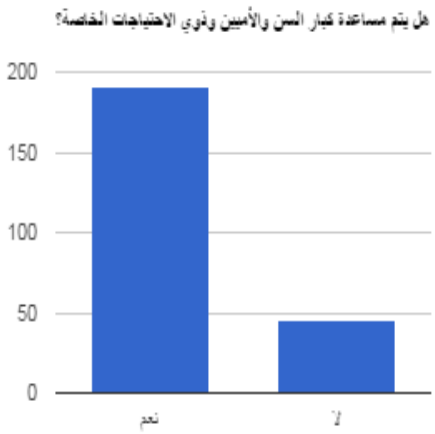

مشاركة المرأة في العملية الانتخابية

نصت المادة (8) من قانون الانتخاب لمجلس النواب على تخصيص 15 مقعداً للنساء من اجمالي مقاعد البرلمان الـ130 ذلك ضمن الحد الاعلى للمرشحين في القائمة، الأمر الذي ساهم في تمثيل المرأة بشكل اوسع في البرلمان، كما عزز من ممارسة حقوقها السياسية. وقد شكلت المرأة حوالي 52 % من اجمالي عدد الناخبين، حيث بلغ عدد الناخبات النساء 2.186.951 ناخبةً، وبالرغم من ذلك لم تكن مشاركتها في الانتخابات بالقدر المطلوب، حيث رصدت البعثة من خلال المكاتب التي تواجدت بها الاقبال المتوسط للمرأة الناخبة. كما رصدت البعثة تواجداً جيداً للمرأة ضمن موظفي اللجان، حيث بلغت نسبة تواجدها 33 % من موظفي اللجان وفق ما أعلنته الهيئة المستقلة للانتخاب، وهو ما يعكس توجهاً داعماً لتمكين المرأة من التواجد في مختلف الأدوار خلال العملية الانتخابية.

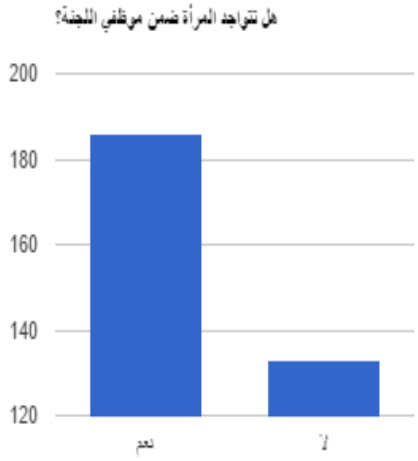

قوات الامن

سجل مراقبو بعثة الجامعة التواجد الكثيف لقوات الأمن خارج مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها. حيث قامت هذه القوات بتأدية مهمتها بشكل احترافي في تأمين المراكز واللجان دون تجاوز صلاحيتها، كما تود البعثة الإشادة بتواجد العنصر النسائي ضمن قوات الأمن.

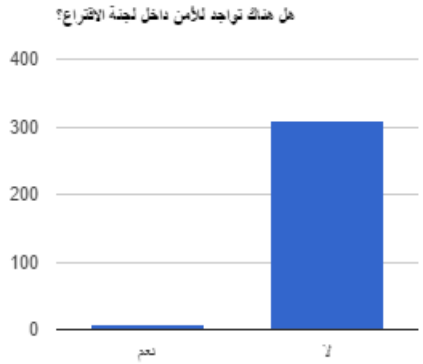

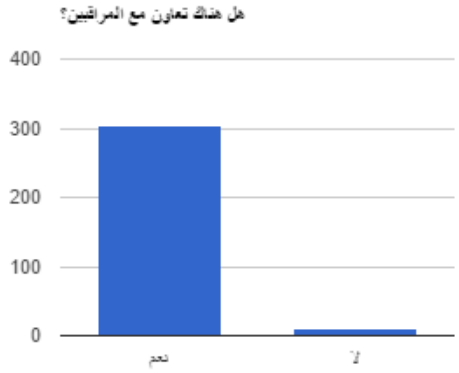

إتاحة دخول المراقبين إلى لجان الاقتراع

حظي مراقبو بعثة الجامعة بترحيب كبير من قبل رؤساء وموظفي لجان الاقتراع الذين امدوهم بكافة المعلومات المطلوبة، حيث سمحوا لهم بالقيام بمهام المراقبة دون معوقات تذكر، الأمر الذي ساهم في تسهيل مهمة البعثة، إلا انه وفي أحيان قليلة امتنع بعض رؤساء اللجان عن مساعدة مراقبي البعثة، من خلال رفض امدادهم ببعض المعلومات، على سبيل المثال نسبة المقترعين حتى حينه، وعدد المسجلين داخل اللجان، وهو أمر تتفهمه البعثة في ضوء ضغط العمل خلال يوم الاقتراع، كما تشيد البعثة بالتصريحات المتواصلة التي كانت تصدرها الهيئة المستقلة للانتخاب يوم الاقتراع حول المعلومات المتعلقة بنسب المشاركة.

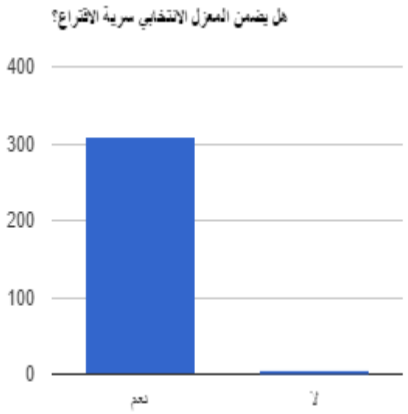

سرية الاقتراع

لاحظ مراقبو البعثة أن الناخبين قاموا بالاقتراع في سرية، وأن المعزل الانتخابي الذي استخدم في هذه الانتخابات ضمن سرية اقتراع الناخبين إلى حد كبير، وبنسبة تتجاوز 95% في المراكز التي تواجد فيها مراقبو بعثة الجامعة يوم الاقتراع.

غلق لجان الاقتراع

تفاوت وقت انتهاء الاقتراع بين الدوائر الانتخابية، حيث تم تمديد فترة التصويت لمدة ساعة بموجب قرار من مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب في دوائر العاصمة الخمس، ودوائر الاربد الأربع، ودوائر زرقاء الاولى والثانية، ودائرة البلقاء وعجلون ومادبا وجرش، لتنتهي في تمام الساعة الثامنة مساءً بدلاً من الساعة السابعة، بينما انتهت في موعدها الاصلي في باقي الدوائر الانتخابية، ولم يرصد مراقبو البعثة اقبالاً كبيراً من الناخبين على التصويت خلال هذه الفترة في معظم المحافظات التي تم فيها التمديد.

عد وفرز الاصوات

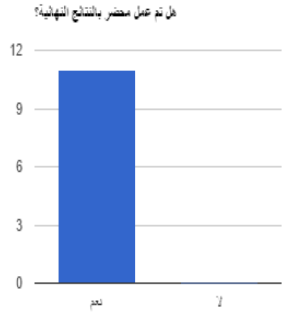

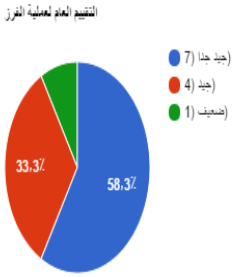

تمت عملية الفرز وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في القانون والتعليمات التنفيذية للهيئة المستقلة للانتخاب، وبحضور مندوبي المرشحين وبعض المراقبين المحليين والدوليين، كما اتسمت بالتنظيم الجيد والسلاسة واليسر في اتمام الاجراءات، وجاءت نتائج صحة إجراءات جيدة جداً بنسبة 91.7 % حسب التقارير الواردة من مراقبي البعثة. وقد اتسمت عملية العد والفرز بالبطء في بعض الاحيان، وهو الأمر الذي يرجع ربما إلى النظام الانتخابي الجديد الذي سمح للناخب باختيار أكثر من مرشح ضمن القائمة الواحدة، مما أدى إلى زيادة التدقيق خلال عملية الفرز.

وفي هذا الصدد، تود البعثة الإشادة بالآلية الجديدة التي استحدثتها الهيئة المستقلة للانتخاب وهي استخدام كاميرات تعكس نتائج التصويت المدونة على اوراق الاقتراع امام جمهور الحاضرين، الأمر الذي ساهم في تعزيز مبدأ الشفافية، وتشيد البعثة أيضاً بتزويد اللجان بموظفين اضافيين خلال عملية العد والفرز، مما أسهم في تقليل العبء على أعضاء لجان الاقتراع ومساعدتهم في إجراءات عملية العد والفرز.

مرحلة إعلان النتائج

بدأت الهيئة المستقلة للانتخابات في إعلان نتائج الدوائر التي اكتملت فيها عملية العد والفرز منذ الساعات الأولي لصباح يوم الأحد الموافق 21 سبتمبر 2016، والتي جاءت علي النحو التالي:

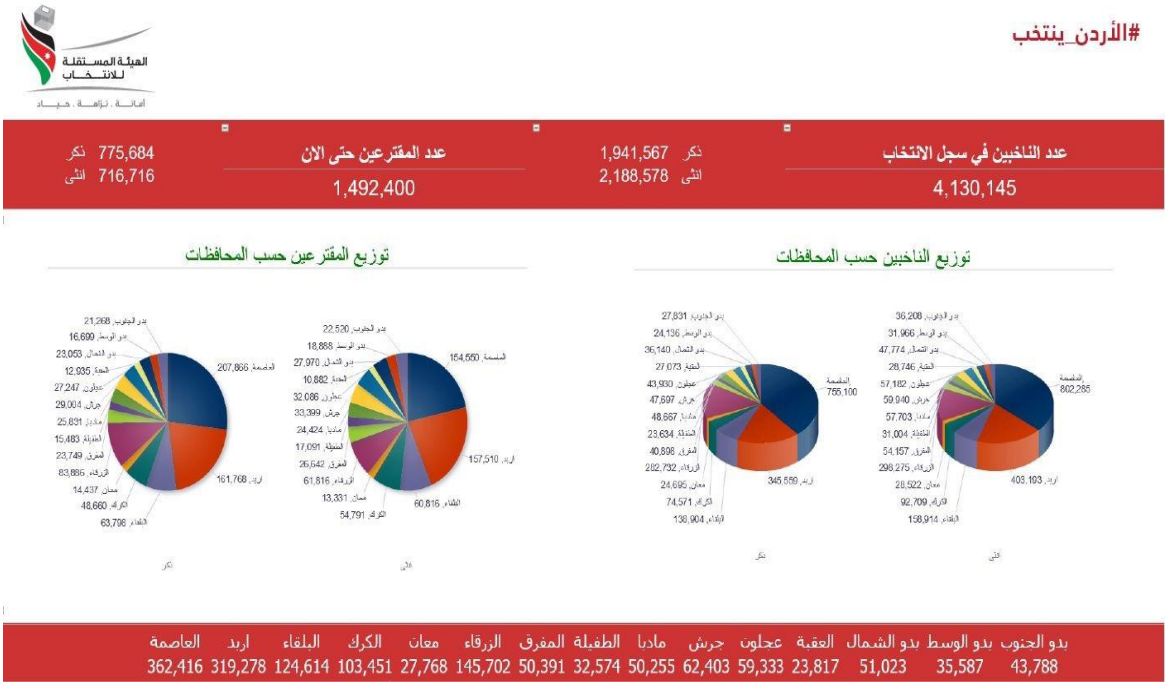

بلغ عدد الذين صوتوا في الانتخابات النيابية الأردنية 1.492.400 ناخباً وناخبةً من إجمالي 4.130.145، لتبلغ نسبة المشاركة في هذه الانتخابات حوالي 36.1 %، وهي نسبة جيدة بالنظر إلى أن نظام التسجيل التلقائي أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع. كما تسجل البعثة بكل تقدير عدم مقاطعة أي جهة للعملية الانتخابية، وأنها شملت كل من كان يرغب في المشاركة فيها ممثلةً نهجاً ديمقراطياً سليماً يحتذى به.

بلغ إجمالي عدد الأوراق البيضاء 18209 ورقة، وبلغ إجمالي عدد الأصوات الباطلة 26518 صوتاً باطلاً بنسبة حوالي 1.8 % من إجمالي عدد المقترعين.

نشرت الهيئة المستقلة للانتخاب النتائج الأولية للانتخابات على موقعها الالكتروني على الانترنت بعد إعلانها مباشرة، وقد حصلت المرأة على 20 مقعداً من إجمالي 130 مقعداً في مجلس النواب الجديد.

توصيات البعثة

تؤكد بعثة جامعة الدول العربية أن انتخابات مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية جرت بشكل منظم ووفقاً للمعايير الدولية، وفي نطاق احترام ما نص عليه الدستور والقوانين المنظمة لهذه العملية. وفي هذا الإطار، تعرب البعثة عن ارتياحها للإعداد والتنظيم الجيدين لعملية الاقتراع وحسن سيرها مما أتاح للناخب الأردني التعبير عن إرادته بحرية. وسجلت بعثة الجامعة أن كافة الجهات المعنية بالعملية الانتخابية وعلى رأسها الهيئة المستقلة للانتخاب والمؤسسات الاخرى ذات العلاقة، قد بذلت جهداً كبيراً لإنجاح هذه الانتخابات. وفي هذا الإطار، تتشرف بعثة جامعة الدول العربية أن تتقدم بالتوصيات التالية:

الهيئة المستقلة للانتخاب

تشيد بعثة جامعة الدول العربية بالعمل والجهد الكبير والمقدر الذي بُذل من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب طيلة عملية الإعداد والتنظيم للعملية الانتخابية، كما تعرب البعثة عن خالص تقديرها للتعاون الذي أظهرته الهيئة في التعامل مع بعثة جامعة الدول العربية لمراقبة الانتخابات مما أسهم في نجاح مهمتها، كما تثني البعثة على سعي الهيئة المستمر من اجل إدارة العملية الانتخابية بشفافية ومصداقية، وعملها الدؤوب للارتقاء بأداء الإدارة الانتخابية، والرفع من كفاءة العاملين بها من خلال تنظيم العديد من الدورات التدريبية التي ساهمت بشكل فعال في الرفع من مستوى أدائهم في كافة مراحل العملية الانتخابية، وبشكل خاص في يوم الاقتراع، حيث قامت بتدريب حوالي 64 ألفاً من العاملين يوم الاقتراع بأكثر من 12 ألف ساعة تدريبية في 110 قاعة تدريب.

كما تنوه البعثة بالجهود التي بذلتها الهيئة من اجل التواصل مع شركاء العملية الانتخابية وضمان التوعية المستمرة للناخبين بمختلف الطرق، حيث عقدت الهيئة 131 لقاءً توعوياً وتعريفياً تنوعت بين راغبي الترشح والمؤسسات المعنية بالمرأة والشباب ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والسفارات، بالإضافة إلى نشر كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية وبث برامج التوعية في مختلف وسائل الإعلام المرئي والمسموع ومواقع التواصل الاجتماعي والصحافة المحلية، الأمر الذي أسهم في دعم مصداقية وشفافية عمل الهيئة وكان بمثابة العامل المشجع للناخبين والناخبات للمشاركة في الانتخابات. وفي هذا الإطار، **توصي بعثة جامعة الدول العربية كافة الجهات المعنية بالعملية الانتخابية بتقديم كافة سبل الدعم لتعزيز عمل الهيئة والارتقاء بمستوى العاملين فيها في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.**

تقسيم الدوائر الانتخابية

تتفهم البعثة المعايير التي تم تطبيقها عند تقسيم الدوائر الانتخابية في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث أن الدول تعلي عادةً من شأن المعايير التي تلائم بيئتها السياسية والاجتماعية وتطورها الديمقراطي، إلا أن بعثة جامعة الدول العربية **توصي في الوقت نفسه أن يؤخذ في الاعتبار مستقبلاً في حالة إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية أن يتم تحديد حد أقصى لنسبة الانحراف عن متوسط الوزن النسبي في الدوائر الانتخابية على مستوى المملكة، والعمل على مراعاة أن تكون هذه النسبة ضمن النطاق المعمول به دولياً، وذلك سعياً لتحقيق مبدأ تحقيق المساواة بين السكان في الدوائر الانتخابية.**

النظام الانتخابي

ترحب بعثة جامعة الدول العربية باعتماد النظام الانتخابي الجديد "نظام القائمة النسبية المفتوحة"، وهو النظام الذي يتميز بالعديد من الجوانب الإيجابية وأبرزها المساهمة بشكل كبير في اقرار مبدأ التعددية، وضمان التمثيل الواسع لمختلف فئات المجتمع الأردني داخل مجلس النواب، وذلك على الرغم من ظهور بعض السلبيات في تطبيق هذا النظام، وأبرزها اتجاه المرشحين إلى العمل بشكل فردي في القوائم، وهو أمر طبيعي نتيجة لاستمرار التأثر بنظام الصوت الواحد المعمول به سابقاً.

وفي هذا الإطار تدعو بعثة الجامعة لمواصلة العمل بهذا النظام الانتخابي الذي أثبت نجاحه في العديد من دول العالم، كما توصي بمواصلة جهود التوعية بهذا النظام وخصائصه أملاً في أن تشهد الاستحقاقات الانتخابية القادمة تحسناً في النتائج المرجوة من استمرار تطبيق هذا النظام مع استمرار تنامي دور الأحزاب في الحياة السياسية في الأردن خلال السنوات المقبلة.

تسجيل الناخبين

بلغ عدد الناخبين المسجلين 4.130.145 ناخباً وناخبةً، وقد شهد هذا العدد نسبة زيادةً كبيرةً مقارنةً بعدد الناخبين المسجلين في الانتخابات النيابية التي جرت عام 2013، حيث بلغ عددهم آنذاك 2.272.182 ناخباً وناخبةً، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجةً لتغيير نظام تسجيل الناخبين المتبع في المملكة الأردنية الهاشمية ليصبح نظام التسجيل التلقائي بدلاً من نظام التسجيل الطوعي، اعتماداً على سجلات دائرة الأحوال المدنية لاحتساب عدد الذين يحق لهم التصويت، وذلك بهدف السعي لشمول سجلات الناخبين كافة من يعطيهم الدستور والقانون الحق في الاقتراع، بالإضافة إلى سهولة عملية التسجيل التلقائي مقارنةً بعملية التسجيل الطوعي التي كانت تؤدي إلى انخفاض عدد الناخبين المسجلين.

وفي هذا الإطار توصي البعثة مواصلة العمل بهذا بنظام التسجيل التلقائي في الاستحقاقات الانتخابية المستقبلية. كما توصي البعثة بمراجعة وتدقيق جداول الناخبين قبل إعلانها بشكل نهائي، وعدم إدخال أي تغيير عليها وفقاً لما جاء في الإطار القانوني المنظم للعملية الانتخابية.

المواطنين الأردنيون المقيمون في الخارج

لم يتمكّن المواطنون الأردنيون المقيمين خارج المملكة الأردنية الهاشمية سواء للعمل أو للدراسة أو للزيارة أو لأي سبب آخر من ممارسة حقهم في الانتخاب، والذين تشير التقديرات إلى أن أعدادهم أكثر من مليون مواطن يحق له الانتخاب، وهو عدد يمثل نسبة مؤثرة وهامة في حال تمكنها من المشاركة في العملية الانتخابية، **وهنا توصي البعثة بضرورة العمل على إيجاد آلية مناسبة تمكن المواطنين الأردنيين الموجودين بالخارج من ممارسة حقهم الانتخابي في الانتخابات المستقبلية.**

فترة تسجيل المرشحين

بدأت فترة تسجيل المرشحين بتاريخ 16 أغسطس 2016، وانتهت فترة الطعون على المرشحين بتاريخ 4 سبتمبر 2016، مما يعني أن هذه الفترة استمرت لحوالي عشرين يوماً، كما أن الفترة التي سبقت بدء تلقي طلبات المرشحين كانت قصيرة نسبياً لتشكيل قوائم انتخابية متماسكة على أساس تحالفات قوية، كما أن هذه الفترة غير كافية ليقوم المرشحون والقوائم بتخطيط وبدء حملة انتخابية متكاملة تعرف الناخبين ببرامجهم الانتخابية بشكل واضح، وتتفهم البعثة أن الهيئة المستقلة للانتخاب تعاملت مع إطار زمني ضيق للعملية الانتخابية برمتها، **إلا أنها توصي بضرورة إعطاء مزيد من الوقت لفترة تسجيل المرشحين، حيث أن هذه الفترة تعد حجر الأساس لبناء قوائم انتخابية قادرة على المنافسة بقوة في الانتخابات.**

الحملة الانتخابية

نصت المادة (3) من التعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب والخاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية على: "تبدأ فترة الدعاية الانتخابية للمرشحين من تاريخ بدء الترشح وتنتهي قبل أربع وعشرين ساعة من اليوم المحدد للاقتراع". وقد بدأت حملات الدعاية الانتخابية للمرشحين بتاريخ 16 أغسطس 2016 مع بدء تقديم طلبات الترشح واستمرت حتى 18 سبتمبر 2016.

لاحظت بعثة جامعة الدول العربية عدم التزام بعض القوائم والمرشحين بما نصت عليه المادة (22) فقرة (أ) بشأن تحديد الأماكن المخصصة للدعاية الانتخابية، حيث رصدت البعثة وضع بعض الإعلانات

الانتخابية على أعمدة الإنارة وإشارات المرور وفي محيط المراكز الانتخابية، الأمر الذي يشكل مخالفة لما نص عليه القانون، وقد تدخلت الهيئة المستقلة للانتخاب بالتنسيق مع الجهات المعنية وعالجت الموقف في العديد من الحالات، إلا أن هذه المخالفات كانت منتشرة بكثافة في العديد من المناطق في محافظات المملكة.

تتفهم بعثة الجامعة أن الإطار الزمني الضيق للعملية الانتخابية أدى إلى أن تبدأ مرحلة الحملة الانتخابية مع بدء فترة تسجيل المرشحين سعياً لإطالة فترة الحملة الانتخابية وإعطاء الفرصة للقوائم والمرشحين لتقديم برامجهم الانتخابية.

توصي البعثة أن تكون فترة الحملة الانتخابية أطول، وأن تكون مستقلة وغير متزامنة مع فترة تسجيل المرشحين، وذلك بالنظر إلى أن الحملة الانتخابية تعد مرحلة هامة من مراحل العملية الانتخابية حيث أنها تمثل مرحلة التعارف بين الناخبين والمرشحين. وفي هذا الإطار، تدعو البعثة إلى مزيد من التعامل الحازم مع مخالفات فترة الحملة الانتخابية مستقبلاً، وأن تكون في المواعيد المحددة قانونياً دون تجاوز، سعياً لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين القوائم الانتخابية والمرشحين.

الانفاق الانتخابي

تعد ظاهرة تجاوز سقف الانفاق الانتخابي من الظواهر المعتادة التي تصاحب كل عملية انتخابية تجري في العالم، وقد لاحظت البعثة تفاوتاً كبيرا بين المرشحين في الإنفاق الانتخابي على حملاتهم الانتخابية، حيث اعتمد بعض المرشحين على إقامة مقرات انتخابية بمساحات كبيرة، بالإضافة إلى وجود كثافة في الملصقات والإعلانات الانتخابية لمرشحين معينين دون الآخرين. **وهو أمر يستدعي المزيد من التدقيق في سقوف الحملات الانتخابية للقوائم والمرشحين في الانتخابات المستقبلية.**

التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية

تمتع المرشحون بالظهور المتكافئ والمتساوي في وسائل الإعلام الرسمي وفق ما جاء في القانون والتعليمات التنفيذية للهيئة المستقلة للانتخاب، إلا أن ذلك لم يحدث في وسائل الإعلام الخاص، وهو الأمر الذي قد يؤثر على مبدأ تكافؤ الفرص والتوازن في الظهور الإعلامي بين المرشحين، كما يميز بعض المرشحين على البعض الآخر. وعليه، **توصي البعثة بضرورة تطبيق إجراءات قانونية تضمن تخصيص حصص متساوية للمرشحين للظهور في الإعلام الرسمي والخاص، وذلك إعمالاً لمبدأ العدالة والمساواة في الظهور الإعلامي بين المرشحين وعدم الانحياز لمرشح بعينه.**

محاولات التأثير على الناخبين

شهد يوم الاقتراع بعض حوادث العنف وأعمال الشغب على خلفية استمرار مظاهر الحملات الانتخابية لبعض المرشحين، من خلال قيام أنصارهم بتوزيع بطاقات مطبوع عليها أسماءهم وصورهم، **الأمر الذي يتطلب التعامل مع هذه الظاهرة بإيجابية أكبر من خلال فرض عقوبات رادعة على مرتكبيها، حتى لا تؤثر بالسلب على ثقة الناخبين في العملية الانتخابية ومصداقيتها.**

موظفو لجان الاقتراع

تشيد بعثة الجامعة العربية بالجهود التي بذلتها الهيئة المستقلة للانتخاب لتدريب وتثقيف العاملين في مختلف مراحل العملية الانتخابية على كافة الإجراءات المتعلقة بسيرها، وهو الأمر الذي رصده مراقبو البعثة على أداء الموظفين الذي اتسم بالمهنية والمعرفة. وفي هذا الإطار، **تؤكد البعثة على أهمية مواصلة جهود التدريب والتثقيف في الانتخابات المقبلة وذلك عبر إجراء المزيد من الدورات التدريبية لموظفي الانتخابات لدعم بناء القدرات والكفاءة مع الحرص على اختيار العناصر ذات الخبرة والتجربة في الانتخابات المستقبلية.**

مساعدة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة

لاحظت البعثة التعاون الملحوظ لموظفي لجان الاقتراع مع كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم المساعدة اللازمة لهم، إلا أن مراقبي البعثة لاحظوا في بعض الحالات عدم ملاءمة مواقع بعض لجان لهذه الفئة نظراً لتواجدها في الأدوار العليا للمراكز الانتخابية، الأمر الذي خلق صعوبةً لدى الناخبين من هذه الفئة في الإدلاء بأصواتهم، **وعلية تري البعثة أهمية مراعاة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في الانتخابات القادمة من خلال تخصيص لجان لهم في الادوار الأرضية تقديراً للظروف الصحية لمثل هؤلاء الاشخاص.**

نظام المعلومات الإلكتروني

تشيد البعثة بإتباع نظام المعلومات الانتخابي الالكتروني داخل اللجان في هذه الانتخابات، الأمر الذي ساهم في تعزيز من ثقة الناخب في الانتخابات، وكان احد الضمانات الهامة لعدم تكرار التصويت، إلا ان مراقبي البعثة لاحظوا في عدد من اللجان حدوث بعض المشاكل التقنية التي أدت أحياناً إلى إرباك عملية الاقتراع، **وعليه فانه يقع على عاتق الهيئة المستقلة للانتخاب التأكد من جاهزية كافة اجهزة**

الحاسوب عشية يوم الاقتراع، واجراء عمليات اختبار مسبق للأجهزة المتواجدة داخل اللجان، مع وضع خطة طوارئ للتعامل مع حالات التعطل المفاجئ للنظام، وذلك بتوفير المزيد من الاجهزة البديلة وقطع الغيار اللازمة، وفريق فني مؤهل للتعامل بشكل سريع مع المشاكل التقنية، ومواصلة استخدام السجلات الورقية باعتبارها مكملة للتصويت الالكتروني، وبهذه الطريقة يتم الجمع بين سرعة التدقيق الإليكترونية وموثوقية السجلات الورقية لتلافي ما قد يحدث من اعطال.

كما رصدت البعثة وجود تضارب بين قوائم المسجلين الورقية والالكترونية في بعض اللجان، حيث وردت أسماء ناخبين في السجل الورقي ولم ترد في السجل الالكتروني، **الامر الذي يستوجب مراجعة وتدقيق السجلات الاليكترونية ومطابقاتها مع السجلات الورقية، وذلك قبل موعد اجراء الاقتراع بوقت كافٍ.**

كشوف الناخبين

لاحظت البعثة عدم معرفة الناخبين بلجانهم الانتخابية نتيجة عدم تعليق كشوف الناخبين خارج بعض اللجان التي زارها المراقبون، مما كان يسبب بعض الارتباك في اللجان نتيجة قيام الناخبين بالبحث عن لجانهم، وفي هذا الإطار. **توصي البعثة بضرورة تعليق كشوف الناخبين خارج اللجان تجنباً لهذا الأمر في المستقبل.**

العد والفرز

اتسمت عملية عد وفرز الاصوات بالتنظيم الجيد والسلاسة واليسر في اتمام الاجراءات، ولكنها كانت بطيئة في بعض الاحيان، وقد يرجع السبب في ذلك إلى كتيب الاقتراع التي تعددت صفحاته، وقد يرجع السبب أيضاً إلى تطبيق النظام الانتخابي الجديد الذي سمح للناخب باختيار أكثر من مرشح ضمن القائمة الواحدة، **وفي هذا الإطار ترى البعثة أهمية إعادة النظر في التصميم الخاص بكتيب الاقتراع، بحيث يتم تجميع كافة القوائم المرشحة في ورقة واحدة، الامر الذي قد يساهم في التسريع من وتيرة عملية العد والفرز في العمليات الانتخابية المستقبلية.**

وختاماً، تتقدم بعثة جامعة الدول العربية بخالص التهاني للمملكة الأردنية الهاشمية ملكاً وحكومةً وشعباً بمناسبة انجاز هذا الاستحقاق الانتخابي الهام، كما تعرب عن أطيب تمنياتها لأعضاء مجلس النواب المنتخبين بالنجاح والتوفيق في تأدية مهامهم ومسؤولياتهم وانجاز التشريعات والقوانين التي تلبي طموحات الشعب الأردني، وتحقق ما يصبو إليه في بناء دولة القانون والمؤسسات.

جامعة الدول العربية
أمانة شؤون الانتخابات

يمكن الاطلاع على التقرير النهائي وبيانات وأنشطة البعثة من خلال موقع جامعة الدول العربية على الانترنت www.lasportal.org